

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥
بشأن

الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومى
وإثبات مكوناته كاملة

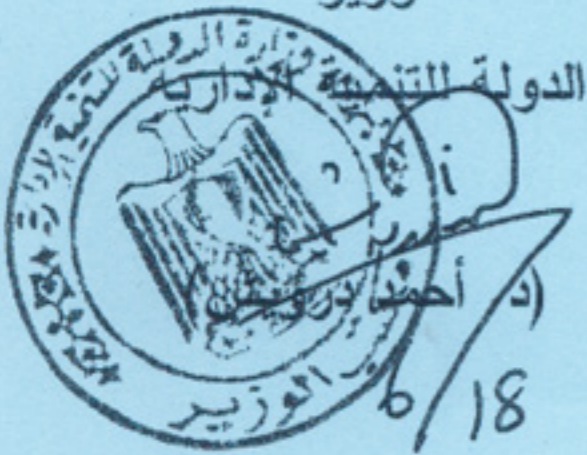
أتشرف بالإحاطة أنه ورد كتاب وزارة الداخلية رقم ١٧٨٠٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١ متضمناً عدم التزام بعض الجهات التابعة للوزارات والهيئات الحكومية والبنوك بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومى وإثبات مكوناته كاملة (أربعة عشر رقماً) دون اختصار .

وحيث تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية على أن تنشئ مصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشتمل على سجل خاص بكل مواطن يميزه رقم قومى منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته ، وتلتزم جميع الجهات بالتعامل مع المواطنين من خلال هذا الرقم .

والحاقاً للكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن ضرورة الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومى وإثبات مكونات الرقم كاملة (أربعة عشر رقماً) دون اختصار ، وباعتبار أن كل مكون من الأرقام الأربعة عشر ، له دلالاته الخاصة .

برجاء التكرم بالتنبيه على الجهات التابعة لسيادتكم بمراعاة الالتزام بما تقدم بكل دقة .

وزير



تحريراً فى ١٨/٦/٢٠٠٥

كشف التوزيع : السادة :

- الوزراء .
 - المحافظون .
 - رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة .
- سمير (٦/١٥)